### كشف في كلمته أمام منتدى الاقتصاد العربي في بيروت عن قرار بزيادة رأسمال المؤسسة إلى 345 مليون دولار

# الإبراهيم: «ضمان الاستثمار» زادت عملياتها إلى 3164 مليون دولار خلال عامين

■ الدول العربية حلت في المرتبة الخامسة عالميا في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بفارق ضئيل عن دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

الابراهيم و الحميضي و خوري خلال المنتدى

■ التدفقات الواردة إلى المنطقة خلال الفترة 2005 و2011 بلغت 477 مليار دولار

■ التطورات الأخيرة انعكست على الاستثمار في الخليج

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عن أنها كثفت انشطتها وعملياتها وخدماتها التأمينية المقدمة إلى المستثمرين والمصدرين والمصارف وغيرها من المؤسسات في المنطقة العربية منذ بداية الأحداث السياسية، لتبلغ القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال العامين 2011 و2012 نحو 3164 مليون دولار، كما قرر مجلس مساهميها زيادة رأسمال المؤسسة بقيمة 150 مليون دولار ليصبح رأسمال المؤسسة حوالي 345 مليون دولار وذلك لمواكبة النمو في الطلب على خدماتها بشكل عام.

وقال مدير عام المؤسسة فهد راشد الإبراهيم في كلمته التي ألقاها اليوم في منتدى الاقتصاد العربي الذي تستضيفه بيروت يومي 9 و10 مايو 2013 ان التطورات الأخيرة انعكست على عدد من العوامل الحاكمة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة وأهمها المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية وغيرها، وكذلك على قدرة الدول على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وإجراء المعاملات التجارية والمالية الدولية، خصوصا وان تلك التطورات ترتب عليها أجواء سياسية استثنائية، تضمنت تغيرات في القيادات السياسية وتشكيل حكومات وبرلمانات جديدة، وتعديلات دستورية وقانونية مهمة، وتطورات متباينة على صعيد الاستقرار الداخلي.

وأضاف الإبراهيم أن «ضمان» وهي مؤسسة عربية دولية ذات كيان قانوني مستقل وتضم في عضويتها 21 دولة عربية وعدد من الهيئات العربية والدولية رصدت العديد من التغيرات والنتائج المتباينة ذات الصلة بمناخ الاستثمار أبرزها: عدم وضوح الرؤية بشكل كامل في الأطر والإجراءات والقوانين الحاكمة والمعمول بها، توترات أمنية مختلفة بحسب درجتها واتساع نطاقها الجغرافي ودرجة تأثيرها، تعطيل بعض مواقع العمل والإنتاج بسبب الاضطرابات العمالية والاحتجاجات الفئوية، تغير المواقف الحكومية من بعض مؤسسات القطاع الخاص المحلي الأجنبي وخصوصا على صعيد المواقف القانونية والتعاقدية والامتيازات والضمانات الممنوحة، وتغير خريطة حركة العمالة ورؤوس الأموال والتجارة، سواء فيما بين الدول العربية أو مع بقية دول العالم.

وفي المقابل يرى الإبراهيم أن المنطقة شهدت تحسنا بمستويات مختلفة في بعض المؤشرات السياسية والاجتماعية المتعلقة بالديموقراطية والشفافية والحريات والعدالة الاجتماعية وغيرها، والتي يمكن ان تنعكس إيجابا على مناخ الاستثمار.

وأوضح أنه ونتيجة لكل ما سبق قامت وكالات التصنيف الدولية حول العالم بمتابعة ما يجري على الساحة العربية من تغيرات وترجمت رؤيتها وتقييمها للاوضاع في دول المنطقة عبر مجموعة من التقارير منذ بداية الأحداث في نهاية عام 2010 وحتى الآن، كما انعكست التطورات الأخيرة على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية حيث انخفض من 68.6 مليار دولار عام 2010 إلى 43 مليار دولار عام 2011، بمعدل تراجع بلغ 37.4 في المئة مع توقعات باستمرار التدفقات قريبة من مستوياتها المنخفضة في المدى القصير.

وقال الإبراهيم « جاءت الأحداث الأخيرة في وقت كان مناخ الاستثمار في المنطقة يشهد تحسنا لافتا بفضل الإصلاحات العديدة التي كانت تطبقها حكومات المنطقة على صعيد التشريعات والإجراءات وتحسين البنى التحتية وطريقة التعامل مع القطاع الخاص».

وأضاف أن التدفقات الواردة إلى المنطقة كانت قد تضاعفت خلال الفترة بين عامي 2005 و2011 إلى 477 مليار دولار وبمتوسط سنوي يتجاوز 68 مليار دولار، أي ما يزيد على 6 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها بين عامي 1998و2004 والتي بلغت 74 مليار دولار بمتوسط سنوي 10.6 مليارات دولار، كما كانت ثقة المستثمر العربي بالإمكانات الاستثمارية للاقتصادات العربية قد زادت وترتب عليها تضاعف تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة بين عامي 2005 و 2011 إلى نحو 152 مليار دولار بمتوسط سنوي بلغ 21.7 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها بين عامي 1998و2004 البالغة نحو 21.7 مليار دولار بمتوسط سنوي بلغ 3.1 مليارات دولار.

وشدد الإبراهيم على أن المؤسسة مازالت منشغلة ببحث سبل مضاعفة تلك التدفقات التي لم تزد عن 6 في المئة من الإجمالي العالمي في أحسن الأحوال، وابرزها آليات تعزيز الاستفادة من تلك الاستثمارات في تعزيز برامج التنمية الشاملة وحل مشاكل تركزها في بعض الدول وبعض القطاعات، مشيرا إلى أن المؤسسة تدرك جيدا أن دورها في مجال حماية الكيانات الاستثمارية والتصديرية والمصرفية العربية، يصبح أكثر أهمية حينما تتراجع درجات الثقة واليقين في الظروف الاستثنائية والأحداث السياسية والاقتصادية الكبرى.

واستعرض الإبراهيم الخدمات التي تقدمها المؤسسة وابرزها ما يلي،وضمان الاستثمارات العربية وغير العربية، في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية مثل المصادرة والتأميم والحروب والاضطرابات الأهلية وعدم المقدرة على التحويل أو إخلال الدولة بالعقد مع المستثمر،وخدمة ضمان ضد المخاطر غير التجارية لاستثمارات محفظة الأوراق المالية في الدول العربية سواء في شكل أسهم أو صكوك وسندات حكومية وخاصة،وخدمة الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات عربية المنشأ التي يترتب عليها عدم استلام المصدر قيمة صادراته من المستورد في تاريخ الاستحقاق.، وخدمة التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية لعمليات الإيجار المالي والتشغيل،و ضمانات للمصارف العربية ضد مخاطر إصدار خطابات اعتماد وتمويل المستوردين من وإلى الدول العربية.

وأضاف الإبراهيم أن المؤسسة طورت من دورها في نشر المعرفة وزيادة الوعي الاستثماري عبر ترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي ونشر التوعية بمزاياه، وتقديم الدعم لإنشاء هيئات جديدة في الدول الأعضاء، هذا إلى جانب تنمية البحوث والدراسات المتعلقة بمناخ الاستثمار عبر إطلاق المؤسسة لأول مرة هذا العام لـ «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار»، الذي يقيس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار الأجنبي، وذلك لمساعدة الجهات المعنية بجذب الاستثمار في الدول العربية على استكشاف الفرص والتحديات التي تواجهها في هذا المجال.

وأوضح أن مخرجات المؤشر الجديد تشير إلى أن الدول العربية حلت في المرتبة الخامسة عالميا بفارق ضئيل عن دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من بين 7 مجموعات جغرافية لعام 2013، في قدرتها على جذب الاستثمار، مشيرا إلى أنه سوف يتم استعراض النتائج التفصيلية للمؤشر لنحو 110 دولة منها 17 عربية في التقرير السنوي المقبل لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام «2012 – 2013» والمرجح إطلاقه في شهر يونيو 2013.

# برميل النفط الكويتي ينخفض 21 سنتا

الكويت – «كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 21 سنتا في تداولات الاربعاء ليستقر عند مستوى 101.35 دولار للبرميل مقارنة بـ101.56 دولار للبرميل في تداولات امس الاول.

وجاء الانخفاض في اسعار النفط العالمية بعد اصدار وكالة الطاقة الامريكية امس تقريرها الاسبوعي الرسمي عن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة «الدولة الاكثر استهلاكا للطاقة في العالم» والذي أظهر ارتفاعا في المستوى ليبلغ 395.5 مليون برميل وهو الاعلى على الاطلاق للمخزونات منذ ان بدأت ادارة المعلومات في الوكالة بتسجيل البيانات عام 1982.

وزادت مخزونات الخام الامريكية بـ230 الف برميل مقارنة بالتوقعات التي سبقت اصدار التقرير مشيرة الى تسجيل المخزونات نموا بـ1.9 مليون برميل.

من جانب آخر أظهرت البيانات الصادرة عن الاقتصاد الصيني «ثاني اكبر اقتصاد في العالم» زيادة في واردات البلاد من النفط الخام بنسبة 3.7 في المئة خلال شهر ابريل الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2012 لتصل الى 5.62 ملايين برميل يوميا.

وتداولت اسعار عقود النفط الآجلة في بورصة نيويورك التجارية امس عند مستويات 96.05 دولارا للبرميل بعد ان سجل سعر الافتتاح 95.52 دولارا للبرميل محققة اعلى مستوى لها عند 96.53 دولارا للبرميل وادناه عند 95.23 دولارا للبرميل.

# واردات الصين من النفط الخام ترتفع بنسبة 3.7 في المئة

طوكيو – «كونا»: أعلنت الصين أمس ان وارداتها من النفط الخام ارتفعت في شهر ابريل الماضي بنسبة 3.7 في المئة مقارنة بالعام الماضي لتصل الى 23.08 مليون طن اي 5.64 ملايين برميل يوميا.

وأضافت الادارة العامة للجمارك في بيانات هنا ان واردات الصين من النفط نمت بنسبة 0.1 في المئة مقارنة بشهر مارس الماضي لتصل الى 23.05 مليون طن اي 5.45 ملايين برميل يوميا.

واوضحت ان الصين استوردت في الاشهر الاربعة الاولى من العام الحالي 92.05 مليون طن اي 5.63 ملايين برميل يوميا متراجعة بنسبة 0.9 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وتوقعت صحيفة «تشاينا ديلي» الحكومية في وقت سابق من هذا العام ان تتفوق الصين على الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها اكبر مستورد نفط في العالم في عام 2015.

وبينت ان اعتماد الصين المتزايد على النفط المستورد هدد امن الطاقة في البلاد متوقعة وصول اعتمادها على النفط المستورد الى نسبة 59.4 في المئة في العام الحالي مرتفعا عن نسبة 56.6 في المئة في العام الماضي.

# احتياطي اليابان من النقد الأجنبي يسجل ارتفاعاً للمرة الأولى منذ سبعة أشهر

طوكيو – «كونا»: ذكرت وزارة المالية اليابانية امس ان احتياطي اليابان من النقد الاجنبي ارتفع للمرة الاولى منذ سبعة اشهر ليصل الى 1.285 تريليون دولار في نهاية شهر ابريل الماضي مرتفعا بحوالي 3.61 مليارات دولار عن شهر مارس الماضي.

وأوضحت الوزارة ان احتياطي اليابان من النقد الاجنبي ظل ثاني اكبر احتياطي نقد اجنبي في العالم بعد الصين.

وعزت الوزارة هذا الارتفاع الى مكاسب التقييم في حيازات الحكومة من الاصول التي يهيمن عليها اليورو بالدولار بسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار.

ويتكون احتياطي اليابان من النقد الاجنبي من الاوراق المالية والودائع بالعملات الاجنبية بالاضافة الى قيمة احتياطي صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة اضافة الى الذهب.

وبلغت قيمة احتياطيات النقد الاجنبي في نهاية شهر ابريل الماضي 1.19 تريليون دولار في حين بلغت قيمة الذهب 36.14 مليار دولار واحتياطيات صندوق النقد الدولي 13.28 مليار دولار وحقوق السحب الخاصة بالصندوق 19.55 مليار دولار.

وتتم مراقبة الاحتياطيات كدليل على كيفية ادارة السلطات اليابانية لأرصدتها من العملة الاجنبية لتأثير هذه الاجراءات الكبير على اسعار صرف العملات واسواق السندات العالمية بخاصة في سوق سندات الولايات المتحدة.

ولم تتدخل السلطات اليابانية في سوق العملات للحد من ارتفاع الين بعد ان انفقت 9.09 تريليونات ين في الربع الاخير من عام 2011 بما في ذلك اكبر تدخل تجريه السلطات في يوم واحد بحوالي 7.5 تريليونات ين اي ما يعادل 75.8 مليار دولار في شهر اكتوبر عام 2011 عندما سجلت العملة اليابانية اعلى مستوى لها لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث بلغت 75.32 ين مقابل الدولار.

يذكر ان اليابان والصين هما الوحيدتان اللتان تمتلكان احتياطيات اجنبية تتخطى قيمتها تريليون دولار حيث بلغت احتياطيات الصين 3.44 تريليونات دولار في نهاية شهر مارس الماضي وفقا لأحدث بيانات.

### ألغى ترخيص شركتين للصرافة لمخالفتهما قوانين غسيل الأموال

# «المركزي الإماراتي» يوقف نقل مديونيات المواطنين بين البنوك

البنك المركزي الأماراتي

قرر البنك المركزي الإماراتي وقف نقل مديونيات المواطنين بين البنوك التي تخالف اشتراطات نظام القروض الجديد لمدة 3 أشهر، بحسب التعميم الذي أرسله محافظ المصرف سلطان بن ناصر السويدي، إلى جميع البنوك والمؤسسات المالية، وشركات التمويل العاملة في الإمارات.

وبحسب صحيفة الإمارات أمس، تتوقف البنوك فورا عن شراء مديونيات المواطنين، التي تفوق نسب الاستقطاع الشهري فيها 50 في المئة من الراتب، والتي تزيد فترة سدادها على 48 شهرا، وذلك بما يتواءم مع ما حدده نظام القروض الجديد.

إلى ذلك، أعلن المصرف المركزي أنه قرر إلغاء ترخيص شركتي صرافة لمخالفتهما التعليمات والأنظمة الرقابية، وتلك المتعلقة بمواجهة غسل الأموال.

وقال السويدي، إن على جميع البنوك مراقبة الالتزام بنظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للمتعاملين الأفراد المواطنين، بشأن قسط السداد لجميع البنوك من جميع أنواع القروض، بحيث لا يزيد على 50 في المئة من دخل المقترض، وبمدة سداد لا تزيد على 48 شهرا.

وشدد على عدم السماح للبنوك بإعادة جدولة قروض متعاملي البنوك الأخرى من المواطنين لأكثر من 50 في المئة لقيمة الاستقطاع الشهري، لمدة 48 شهراً فترة سداد.

وطلب المحافظ من البنوك فوراً إلغاء أي ترتيبات بهذا الخصوص، محذراً أنه في حال عدم الالتزام سيُعرّض البنك المخالف نفسه لعقوبات صارمة من المصرف المركزي، وأوضح أن هذه التعليمات سارية لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار التعميم، السابع من مايو الجاري، على أن تنتهي بعد ذلك إذا لم تجدد.

وكان المصرف المركزي أدخل تعديلاً سابقاً على نظام القروض الشخصية، بموجب تعميم أصدره في أبريل من العام الماضي، سمح فيه بنقل مديونيات المواطنين التي تزيد استقطاعاتها على 50 في المئة، وترك تحديد مدة السداد لكل بنك من دون التقيد بمدة السنوات الأربع المفروضة على التمويلات التالية لصدور النظام.

وجاء في نص التعميم السابق أنه «يحق لأي مقترض نقل قرضه أو تمويله من أي بنك أو شركة تمويل عاملة بالدولة مقابل دفع عمولة سداد مبكر لا تتجاوز 1 في المئة من الرصيد المتبقي، أو 10 آلاف درهم، ويحق لأي بنك آخر أو شركة تمويل عاملة بالدولة قبول التحويل».

يشار إلى أن الحالة الناشئة من تسابق البنوك على شراء المديونيات، أو عرقلة إتمام نقلها من بنوك أخرى خوفاً من فقد المتعاملين، أدت إلى وجود عشرات المواطنين المعلقين بين بنكين والملتزمين بسداد أقساط لكليهما، نتيجة عدم تسويات شيكاتهم لدى البنك القديم واستحقاق أقساط لدى البنك الجديد، الذي أصدر شيك السداد.

إلى ذلك، أعلن المصرف المركزي أنه قرر إلغاء ترخيص شركتي «الهلال للصرافة»، و«مركز آسيا للصرافة»، وذلك لمخالفة الشركة الأولى التعليمات والأنظمة الرقابية، وتلك المتعلقة بمواجهة غسل الأموال، ولمخالفة الشركة الثانية التعليمات والأنظمة الرقابية.

وأضاف أنه بموجب إلغاء التراخيص، تم منع شركتي الصرافة من ممارسة أي أنشطة تتعلق بتحويل الأموال، أو تبديل العملة من تاريخه. مؤكداً أنه لن يتهاون مع المؤسسات المالية المخالفة لأنظمته وتعليماته، داعياً إلى عدم التعامل مع شركتي الصرافة المذكورتين.

# «الرمز» تواصل ريادتها لسوق دبي خلال الربع الأول من هذا العام

■ الدندشي: بداية جيدة لهذه السنة ونتوقع مواصلة الأسواق تعافيها

محمد الدندشي

واصلت «الرمز للأوراق المالية»، إحدى شركات الوساطة الرائدة في دولة الإمارات، ريادتها للسوق المحلي للشهر الرابع على التوالي هذا العام بحجم تداول بلغ 2.2 مليار درهم إماراتي في شهر أبريل الماضي، لتستحوذ بذلك على المرتبة الأولى بنسبة 9.86 في المئة من حجم سوق الوساطة على مستوى الدولة.

وبالنسبة للفترة من 1 حتى 30 أبريل 2013، حققت «الرمز» المرتبة الثانية في سوق دبي للأوراق المالية، مسجلة حجم تداول بلغ 1.28 مليار درهم إماراتي، لتستحوذ بذلك على حصة بنسبة بلغت 8.5 في المئة، كما تصدرت الشركة سوق أبوظبي للأوراق المالية بحجم تداول بلغ 919.99 مليون درهم إماراتي، لتستحوذ على حصة بنسبة 12.69 في المئة من حجم التداول في السوق المحلي، وبعد أن تصدرت الشركة سوق دبي المالي خلال العام الماضي وحلت ثالثة على مستوى الدولة، وتقوم «الرمز» حاليا بتحقيق أدائها السنوي الأفضل على الإطلاق، اذ يعزو مسؤولو الشركة الأداء المتميز من حيث أحجام التداول والزخم الريادي المتواصل للشركة إلى مجموعة من التحسينات الهامة التي طرأت على الأنظمة والبنية التحتية في الشركة، بالإضافة إلى إطلاق المنتجات الجديدة و التعيينات الوظيفية الاستراتيجية. وقال محمد المرتضى الدندشي، الشريك والعضو المنتدب لشركة الرمز للأوراق المالية: «حققنا أداءً متميزاً خلال هذا الربع، ونود في هذا الإطار أن نتقدم بالشكر الى عملائنا المخلصين وفريق عملنا المتفاني على إسهاماتهم في وصولنا إلى هذه المرتبة الريادية. وبالمقارنة مع أرقام السنة الماضية، نستطيع القول بأننا وصلنا إلى المرحلة التي يمكننا أن نعلن فيها أننا شركة الوساطة الرائدة على مستوى الإمارات هذا العام، وذلك بفضل التحسينات التي أجريناها على البنية التحتية، بالإضافة إلى استقطاب موظفين من المستوى الأول وإطلاق منتجات جديدة. كما أننا سنعمل على إدخال المزيد من التحسينات التشغيلية والخدمية التي سوف تتيح لنا الاستفادة من مكانتنا المتميزة في السوق وإنهاء العام الجاري مع تحقيق أقوى أداء ممكن». ومع وجود كادر وظيفي وإداري مميز وخبراء ومحللين مؤهلين على درجة عالية في مجال الوساطة ممن يمتلكون خبرة تزيد على 150 عاماً، برزت «الرمز للأوراق المالية» باعتبارها شركة رائدة على المستوى المحلي في مجال الخدمات المالية. كما تعد «الرمز» أول شركة وساطة في دولة الإمارات تحصل على ترخيص من هيئة للأوراق المالية والسلع يتيح لها توفير خدمات التحليل والاستشارات المالية لعملائها.